



الأمانة العامة

ج147/01(17/03)-18خ(0050)

كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية
في افتتاح
الدورة العادية (149) لمجلس الجامعة على المستوى
الوزاري

مقر الأمانة العامة في 2018/3/7



السيد الرئيس،
أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب السعادة السفراء والضيوف،
السيدات والسادة،

يسرني أن أرحب بكم بمقر جامعة الدول العربية في استهلال أعمال الدورة (149) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وأن أتوجه إليكم بخالص التهاني بمناسبة تولي المملكة العربية السعودية رئاسة هذه الدورة لمجلس الجامعة. وإنني لعلني ثقةً بأن أعمال مجلسنا ستتم إدارتها بكل كفاءةٍ واقتدارٍ، وبما يدفع قُدماً بمسيرة العمل العربي المشترك.

كما أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي السيد محمود علي يوسف، وزير خارجية جيبوتي، على ما بذله من جهودٍ مُقدرة خلال رئاسته الناجحة للدورة السابقة للمجلس..

السيد الرئيس

مازال الوضع العربي إجمالاً يواجه أزمات ضاغطة على الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية .. كما يواجه تحديات جساماً في التعامل مع جواره الإقليمي، ومع المنظومة الدولية التي



تمرُّ - كما نلاحظ جميعاً - بحالة غير مسبوقة من السيولة واحتدام المنافسات والصراعات بين القوى الكبرى.

فالأزمة السورية، بتطوراتها الأخيرة المؤسفة، تمثل جرحاً مُستمرّاً وغائراً في قلب الأمة .. ولا زال الإجماع العربي منعقدّاً على أن الحل السياسي يُمثل المخرج الوحيد لهذه الأزمة المستحكمة التي فاقت خسائرها المادية والبشرية كل تصور .. لقد تمكنت جهود عربية مخلصّة من جمع شتات المعارضة السورية على أجندة موحدة، وبقي أن يستمع النظام السوري لصوت العقل وأن يتخلى عن تصوراتهِ بإمكانية الحسم العسكري، اعتماداً على قوى أجنبية .. إن مسار جنيف، الذي تقوده الأمم المتحدة يمثل فرصة ينبغي اغتنامها من أجل انقاذ سوريا الموحدة والمستقلة والخالية من الإرهاب، ذات السيادة على كامل إقليمها، مع تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري، والاتفاق على مسار دستوري وسياسي يضم جميع القوى في البلاد، ويخاطب شواغل هذه القوى ومطالبها.

إن الخطوة الأولى التي ننادي بها اليوم هي وقف نزيف الدم والالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2401 والقاضي بوقف إطلاق النار في سوريا لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً، إذ يُمثل ذلك السبيل



الوحيد لإنقاذ المدنيين المحاصرين منذ سنوات في الغوطة الشرقية وغيرها من المدن السورية، عبر السماح بدخول المساعدات الإنسانية والطبية العاجلة للمناطق التي تتعرض للقصف اليومي.

السيد الرئيس

لا زالت الأزمات في اليمن وليبيا تراوح مكانها من دون أفق واضح للحل السياسي الذي يمثل الضمان الوحيد للاستقرار.. في اليمن، من المؤسف أن نسجل استمرار متمرس القوى الانقلابية وإمعانها في فرض سيطرتها بقوة السلاح على السكان، ورفضها لأي حوار سياسي يجنب البلاد التكلفة الفادحة لاستمرار النزاع، بكل تبعاته الإنسانية الثقيلة على اليمنيين .. وفي ليبيا؛ نرصد حالة من التعثر والتباطؤ على مسار الحوار السياسي والاعداد لإتمام الاستحقاقات الدستورية والانتخابية المقررة ن فضلاً عن استكمال عملية المصالحة الوطنية الشاملة ... وذلك برغم الجهود المقدرة التي يبذلها المبعوث الأممي السيد غسان سلامة وفق خطة العمل التي أطلقها والتي تدعمها الجامعة العربية.



السيد الرئيس

تشغل القضية الفلسطينية مكان الصدارة على الأجندة السياسية لهذا المجلس الذي اجتمعت كلمته على التصدي للتبعات السلبية للقرار الأمريكي الخطير وغير القانوني بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بالمدينة المحتلة عاصمة لإسرائيل.. لقد انعقد المجلس في دورة غير عادية في 9 ديسمبر الماضي بعد يومين من القرار الأمريكي المجحف، وشكل وفداً وزارياً مصغراً لمواجهة آثار هذه الخطوة والعمل مع المجتمع الدولي لإطلاق جهد منهجي للضغط على إسرائيل لالتزام قرارات الشرعية الدولية.. وفي 26 فبراير الماضي عقد الوفد العربي اجتماعاً مع وزراء الخارجية الأوروبيين والسيدة فيديريكا موجريني، الممثلة العليا للسياسة الأوروبية، من أجل تبادل الرأي حول سبل المضي قدماً في تسوية النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، والامتناع عن أية خطوات من شأنها استتباق قضايا الحل النهائي.

إن الجانب العربي ممتنٌ لكافة المواقف الدولية الداعمة.. وما زال يصر على أن فرض الواقع على الأرض - لا يغير شيئاً من الوضعية القانونية أو التاريخية أو الدينية للقدس الشرقية



بوصفها أرضاً محتلة، وواحدة من قضايا الحل النهائي.. إننا لم نتخل عن السلام خياراً استراتيجياً، ولكن السلام الذي ننشده هو ذلك الذي يلتزم المرجعيات الدولية المتفق عليها للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين .. وبحيث يكون لهذه المفاوضات أفق زمني معلوم ينتهي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد الرئيس

إن الأمل يحدونا جميعاً في أن تعطي القمة القادمة في الرياض دفعة قوية للعمل العربي المشترك، على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. إن القمة الدورية تظل أهم آليات العمل العربي المشترك.. وهي أعلى إطار تنسيقي وتشاوري بين القادة العرب .. ولا شك أن أعمال هذا المجلس ومشاوراته، بما في ذلك أعمال اللجان التي تجتمع على هامشه، سوف تسهم في الإعداد الجيد لكافة الموضوعات والقضايا الموضوعية على أجندة القادة العرب في الرياض.. وبما يسهم في إنجاح القمة وتحقيقها لأهدافها إن شاء الله.

شكراً لكم... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،